البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 29 نيسان 2015 / العدد 1769
Sixth year / Wednesday / 29 April 2015 / Issue No. 1769

خطة الضاحية انطلقت من دون إشكالات والمشنوق يواكبها ميدانياً اليوم

تدقيق في أوراق الدرجات النارية

... والسيارات (أكرم عبد الخالق)

وسط ترحيب سياسي وشعبي، بدأ تنفيذ الخطة الأمنية في الضاحية الجنوبية على نطاق واسع من دون أي إشكالات تذكر، فيما يجول وزير الداخلية نهاد المشنوق اليوم في المنطقة، للاطلاع على سير الخطة من الوحدات العسكرية المنتشرة.

وكانت الخطة انطلقت صباح أمس، حيث أقامت القوى الأمنية عدداً من الحواجز الثابتة والمتنقلة في الشوارع الرئيسة والفرعية، ودققت في هويات المارّة وفي مدى تقيّدهم بقانون السير.

وفي حصيلة اليوم الأول الذي اتسم بالهدوء، أفيد عن توقيف سوري على حاجز المشرفية بعد أن حاول الهرب، كما تمّ توقيف لبناني في حقه مذكرات توقيف عدة.

وكان أول حاجز أقيم لشعبة المعلومات في الأمن العام عند كنيسة مار مخايل، وقد ركز عناصره في شكل رئيسي على تفتيش السيارات. أما قوى الأمن الداخلي، فأقامت حواجز متنقلة من المشرفية على بوابة الضاحية الجنوبية، إلى الكفاءات والمريجة في عمقها، فيما علم أنّ الخطة ستصل إلى حي السلم وحي الجامعة، الاثنين المقبل لإزالة كلّ التعديات والمخالفات.

وفي وقت وضعت كلّ الأجهزة بإمرة الجيش اللبناني، أفيد أنّ الشرطة القضائية مكلفة بتوقيف أي مطلوب بمذكرة عدلية.

وفي هذا السياق، أكدت الأجهزة الأمنية أنّ الخطة في الضاحية انطلقت منذ 15 يوماً عندما باشرت الشرطة بتنفيذ مداهمات طاولت ضالعين في تجارة المخدرات.

وأعلنت قيادة الجيش – مديرية التوجيه أنّه «في إطار ترسيخ الأمن والاستقرار في العاصمة بيروت وضواحيها، ومكافحة الجرائم المنظمة وملاحقة المشبوهين والمطلوبين للعدالة، باشرت وحدات من الجيش بالاشتراك مع وحدات من قوى الأمن الداخلي والأمن العام، تنفيذ خطة أمنية واسعة تستمر لأيام عدة، على أن تشمل الإجراءات المنفذة، إقامة حواجز ثابتة وظرفية مكثفة، وتفتيش السيارات والتدقيق في هوية العابرين، وتسيير دوريات مؤللة وراجلة في الطرق الرئيسة والداخلية، بالإضافة إلى عمليات دهم بحثاً عن المطلوبين والمشتبه فيهم ولضبط الممنوعات على اختلاف أنواعها. ودعت «المواطنين إلى التجاوب التام مع هذه الإجراءات، حفاظاً على سلامتهم وتسهيلاً لممارسة أعمالهم اليومية»، كما دعتهم إلى الإبلاغ الفوري عن أي حالة مشبوهة، أو حادث أمني يتعرضون له.

وبعد الظهر، حشدت القوى الأمنية آلياتها تحت جسر الرينغ، تمهيداً لإطلاق المرحلة الثانية من انتشارها في الضاحية والتي ستشمل توسعاً نحو العاصمة بيروت ككل، حيث ستنتطلق من بشارة الخوري إلى البربير فكورنيش المزرعة وطريق الجديدة.

وأكد رئيس بلدية الغبيري محمد سعيد الخنسا خلال جولة في المنطقة أنّ «الخطة الأمنية ليست جديدة في الضاحية الجنوبية، فهناك انتشار واضح وكبير للجيش، إضافة إلى بعض الحواجز التي اقيمت منذ سنتين مع بدء التفجيرات». وقال: «منذ سنوات طالبنا بتعزيز الوجود الأمني في الضاحية لأنّ عديد القوى الأمنية لا يناسب العديد البشري الموجود فيها»، مشيراً إلى أنّ «الخطة ستبدأ بتوقيف المطلوبين للعدالة والمجرمين والمهربين وما شابه ذلك».

وشدّد على أنّ «هذه الإجراءات تصبّ في مصلحة وخدمة المواطن»، وقال: «الخطة الأمنية ليست فقط عملية قمع بل تشمل تنظيم السير ومنع المخالفات وقمع مخالفات البناء»، مؤكداً «مساعدة البلديات في تسهيل كلّ ما من شأنه إنجاح هذه الخطة».

وأعرب الخنسا عن ترحيب المواطنين وتعاونهم مع القوى الأمنية، إضافة إلى»التعاون الكبير بين الأفرقاء المحليين وهيئات المجتمع الأهلي والجهات السياسية والحزبية، ولاسيما حركة أمل وحزب الله».

وفي سياق متصل، أوضح عضو كتلة «المستقبل» النائب عمّار حوري أنّ «الخطة الأمنية لمدينة بيروت ستنطلق قريباً، باعتبار أنها بدأت في الضاحية اليوم(أمس)»، متمنيا «بسط سلطة الدولة وهيبتها حصراً على كامل الأرض اللبنانية».

واعتبر النائب علي عسيران، من جهته في تصريح، «أنّ البلاد أصبحت في حاجة قصوى إلى تنفيذ خطط أمنية، لأنّ المواطن أخذ يشعر بعدم الطمأنينة والقلق الدائم من المستقبل أكان ذلك من الوضع السياسي، أو الأمني في مختلف المناطق اللبنانية».

وأمل خيراً من «الخطة الأمنية في الضاحية بتنفيذ أكيد، وليس بتنفيذ صوري»، لافتاً إلى «أنّ الوطن في حاجة إلى دفع أمني لتعود اللحمة الوطنية، وتبقى حالة المقاومة في وجه المعتدي «الإسرائيلي» على لبنان».

الجسر: حزب الله لم يعرقل الخطط الأمنية والحريري قد يزور طهران

تمنّى رئيس لجنة الدفاع والأمن النيابية عضو كتلة المستقبل النائب سمير الجسر، تعليقاً على الخطة الأمنية التي بدأ تنفيذها في الضاحية الجنوبية أمس، أن تعم هذه الخطة كلّ لبنان، لافتاً إلى أنّ الخطة المنفذة تعكس موقف الحكومة ووزارة الداخلية والبلديات، في هذا الصدد.

وأشار الجسر في اتصال مع «البناء» إلى أنّ خطة الضاحية تشكل خطوة إيجابية، مؤكداً أنها تمّت بطريقة سهلة وسلسلة، من دون أي إشكالات.

ولفت الجسر إلى أنّ حزب الله لم يكن يعرقل الخطة، إذ أنّ له مصلحة في ذلك بسبب الخلل الأمني الذي تشهده الضاحية بين فترة وأخرى، جراء الاشتباكات التي تحصل بين العشائر وتسبّب له إرباكاً في طريقة التعاطي معها. فهو، من جهة، غير قادر على التدخل للجمها، نظراً إلى حساسية موضوع العشائر بالنسبة إلى الحزب، كما أنه من جهة أخرى، يشعر بإرباك تجاه الناس في الضاحية الذين تتسبّب لهم الاشتباكات بالأذى. لذلك فإنّ للحزب حاجة في الخطة الأمنية.

وفي مجال آخر، نفى الجسر ما نقل عنه بأنّ إيران وروسيا هما ضمن لائحة تحركات الرئيس سعد الحريري الخارجية، موضحاً إنه قال رداً على سؤال أنّ الحريري قد يزور موسكو لأنها معنية بالمنطقة ولم يذكر طهران، لكنّ الجسر عاد وأعلن أنّ الحريري قد يزورها.

وبالرغم من اعتقاده بأنّ المنطقة متجهة نحو التسويات، أبدى الجسر عدم تفاؤله بالنسبة إلى الوضع اللبناني بسبب الأجواء الملبّدة التي تكتنفه.

ح.ح

دعا إلى احترام تمثيله الشعبي

عون: التمديد للقيادات الأمنية ممنوع وكلّ الاحتمالات ممكنة

أكد رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون أنّ «الكيل قد طفح، والتمديد للقيادات الأمنية ممنوع وإلا فإنّ كلّ الاحتمالات ممكنة، وإنّ الأيام التي كانوا يأتون فيها بـ«خيال» يعينونه رئيساً للجمهورية قد ولّت»، ورفع الصوت قائلاً: «نحترم تمثيلكم الشعبي فاحترموا تمثيلنا».

وقال عون بعد الاجتماع الأسبوعي لتكتل التغيير والإصلاح في دارته في الرابية أمس: «هناك ضجة كبيرة في الإعلام، من حيث التحليلات التي هي خاطئة بنسبة تتجاوز التسعين في المئة، بالإضافة إلى التضليل الكبير الذي يعيشه الرأي العام. نحن هنا اليوم لنضع النقاط على الحروف، وذلك احتراماً للحقيقة ولأنّ الوضع الذي نعيشه يصل إلى الرأي العام في شكل مزيف».

وتطرق إلى موضوع التعيينات، معتبراً «أنّ التمديد خارج عن القانون، وعن الواقع». وأضاف:» تارة، يقولون إنّ العماد عون سيخرج من الحكومة في حال عدم تعيين العميد شامل روكز قائداً للجيش، وطوراً يتكلمون عن أنّ العماد عون يتجه إلى القيام بأمر «انتحاري» في حال عدم القبول بالمطالب التي يريدها... الواقع، أنّ كلّ هذه الأمور غير صحيحة، والصحيح هو أنّ الدولة اللبنانية هي في حالة من الانهيار، لا بل أصبح هناك شكل دولة، كالجسم الذي يموت ولا يبقى منه إلا «هيكله العظمي». لقد سقط دستور الدولة اللبنانية وسقطت قوانينها، وسقطت ممارستها تجاه كلّ الأمور، لذلك لم يبق لها إلا أن تتلهى ببعضها».

وتابع: «عندما نتكلم عن رئاسة الجمهورية، وعن مواصفات الرئيس التي نطالب بها، يقولون على الفور: «العماد عون يسعى لأن يكون رئيساً للجمهورية». لقد قلنا إننا نريد رئيساً قوياً له صفة تمثيلية، ويستطيع أن يكون مرجعية للطائفة التي يمثلها ضمن هذا النظام الطائفي الذي نعيشه في لبنان. لماذا يقولون دائماً «العماد عون»، ولماذا يأخذون الأمور بطريقة «شخصية»؟ هل تتبعون هذه الطريقة كي تقتلوا الصفات التي يجب أن تكون حاضرة في الرئيس؟».

وأكد عون أنّ الأيام التي كان يأتي فيها «خيّال» رئيساً للجمهورية ممنوعة اليوم. نحن موجودون، ونحن أسّسنا لبنان، لسنا «عياري» في هذا البلد. ما يخصّنا نريد أن نحصل عليه لا أن يأخذه أحد غيرنا، فمراكزنا ليست «شحادة»».

وردّ عون على تصريح الرئيس سعد الحريري، بأنّ منصبي رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش في حاجة إلى التشاور بين الجميع، قائلاً:»إنّ رئاسة الحكومة وقيادة الأمن الداخلي تشبه غيرها من المناصب، وهي أيضاً تحتاج إلى التشاور بين الجميع للتوافق عليها. والأمر نفسه، بالنسبة إلى رئاسة مجلس النواب ومديرية الأمن العام، فتحتاج كلّ هذه المناصب إلى التشاور بين الجميع. لماذا تقبلون بأمور معينة وتسيرون بها من دون أي مشكلة، وترفضون الأمر عينه في أمور أخرى»؟

وأضاف: «عندما تقوم الطائفة بتعيين أي شخص، عليه أن يكون فخراً لها.. وكما أننا لا ننكر الصفة التمثيلية للموجودين من الطائفتين السنية والشيعية، لا نقبل أن ينكر أحد علينا صفتنا التمثيلية. نحن نرفض هذه التصرفات، وليعلموا أننا الآن، وضعنا النقطة على السطر».

واعتبر عون «أنّ ما يحصل اليوم، هو السعي إلى إفراغ رئاسة الجمهورية من القرار، وإفراغ قيادة الجيش من الكفاءات. وهذا يحصل باشتراك الجميع في تكوين هذه اللعبة. إنّ كلّ الهدف من عملية التمديد، هو إبعاد بعض الأشخاص والإبقاء على أشخاص آخرين».

وأوضح أنه لم يطالب بأن يأتي بصهره(العميد شامل روكز) قائداً للجيش، «إنما طالبت بتعيين قائد للجيش وفقاً للدستور والقوانين، بالإضافة إلى إعفاء من هم غير شرعيين من مناصبهم». وسأل :» هل تعلمون أنه من الممكن الطعن بكل تواقيع قائد الجيش لأنّ تعيينه غير شرعي؟ هل تعلمون أنّ المجلس العسكري غير موجود لأن ليس هناك من نصاب؟ كيف تتم القرارات في أكبر مؤسسة لبنانية، أي الجيش الذي يضع اللبنانيون كلّ آمالهم عليه؟ هل تتم في شكل غير شرعي؟ لماذا؟ هل يجوز أن يكون لدينا 500 عميد في الجيش ولا يمكن أن يكون أحدهم قائداً للجيش؟ إن كان الأمر كذلك، فليحلوا المؤسسة العسكرية».

وقال:»الموضوع غير قابل للبحث والتمديد ممنوع. أما ما هي الإجراءات التي سنتخذها، فكل الإجراءات متاحة من دون أن نعدّدها».

وتمنّى عون «على الجميع احترام الحقائق وليتعالوا عن طرح الأمور من الناحية الشخصية والخاصة لأنها ليست كذلك».

وتساءل:»من هو الذي يستطيع اليوم أن يؤمن على حقوقه؟ ما من أحد يستطيع ذلك. عادة يحال الناس إلى القضاء عندما يقومون بجريمة ما، ولكن إلى من يمكن أن نحيل القضاء عندما يرتكب الجرائم؟ فهل نحيل القضاء على القضاء؟».

وقيل لعون في موضوع التعيينات: «حلفاؤكم قالوا إنهم سيسيرون بالتعيين»، فأجاب:»هذا الأمر قراري، فإما أن يسير غيري معي أو يسير ضدي. هذا هو قرار تكتل التغيير والإصلاح، ولم آخذه بالتشاور مع أحد. لقد أتخذت هذا القرار، نسبة إلى موقعي في السياسة اللبنانية. وكما يمكن أن تتركني الناس، أستطيع أنا أيضاً أن أتركها، ومن يسير معي يمكنني أن أسير معه، لأنّ الأمر لم يعد يحمل أكثر من ذلك، بلغ السيل الزبى وقد طفح الكيل».

يوم أمني في صيدا ومرجعيون توقيف مناصرين للأسير في عبرا

فيما أوقفت قوة من مخابرات الجيش في عبرا – شرق صيدا كلا من أ.ح، م.ح من أنصار أحمد الأسير، نفذت وحدات من قوى الأمن الداخلي في محافظة الجنوب، وبإشراف قيادة قوى الأمن الداخلي الإقليمية، يوماً أمنياً أمس في صيدا، حيث سيرت دوريات ثابتة وراجلة في الشوارع الرئيسية والفرعية في المدينة وأقامت الحواجز الثابتة والمتحركة وأخضعت المارة والسيارات لحملة تفتيش وتدقيق في الهويات والأوراق الثبوتية.

كما نظمت قوى الأمن الداخلي يوماً أمنياً في منطقة مرجعيون، فأقامت حواجز لتفتيش السيارات والتأكد من الأوراق الثبوتية.

حاجز لقوى الأمن في مرجعيون (رانيا العشّي)

الحريري حمّل المجتمع الدولي تبعات النزوح السوري إلى لبنان

لبى الرئيس سعد الحريري مساء أول من أمس دعوة السفير اللبناني في واشنطن أنطوان شديد إلى مأدبة عشاء أقامها على شرفه والوفد المرافق، شارك فيها عدد من المسؤولين الأميركيين.

وبعد ترحيب من شديد، شدّد الحريري في كلمة له على «ضرورة دعم المؤسسات اللبنانية، ولاسيما الجيش اللبناني الذي يقوم بدور متقدم في مكافحة الإرهاب».

وعرض التحديات الناتجة من النزوح السوري إلى لبنان، مشيراً إلى أنّ «هذه المسألة كانت موضع بحث مستفيض مع المسؤولين الأميركيين».

وحمّل الحريري المجتمع الدولي تبعات معالجة هذه المشكلة في لبنان ودول الجوار السوري.

بعدها، تحدث مدير الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية بونيت تالوير، فرحب بالحريري باسم وزير الخارجية جون كيري، مؤكداً «التزام الولايات المتحدة الأميركية تجاه لبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي يمرّ بها».

كما كانت كلمة لغوين غراهام التي تشارك داريل عيسى رئاسة تكتل اللبنانيين الأميركيين في الكونغرس، وقالت: «إنه لشرف لي أن أكون صوت لبنان في الكونغرس الأميركي».

وأكدت دعم لبنان سياسياً وعسكرياً، مشيدة بالصداقة اللبنانية –الأميركية.

وفي بيروت، رأت كتلة المستقبل بعد اجتماعها أمس، أنّ المواقف التي عبّر عنها الحريري خلال زيارته الولايات المتحدة الأميركية، «تؤكد الحدود السياسية التي يلتزمها تيار المستقبل في شأن القضايا المطروحة محلياً وإقليمياً، سواء لجهة التمسّك بمنطق الدولة ودعم سيادتها وسلطتها العادلة على كلّ الأراضي اللبنانية من دون أي منازع، وتدعيم وحدة اللبنانيين وتعزيز قدرات الجيش اللبناني والقوى الأمنية لفرض الأمن والنظام، أو لجهة التنبيه للمخاطر التي تشكلها إسرائيل، وكذلك على محاولات الهيمنة الإقليمية وسبل التصدي لمواجهة الإرهاب بأنواعه المختلفة».

وطالبت الكتلة بإرسال الموازنة إلى مجلس النواب وتضمينها أرقام سلسلة الرتب والرواتب.

قيادتا أمل والتقدمي بقاعاً: لتعزيز أواصر التلاقي وقنوات الحوار

عقدت قيادتا حركة «أمل» و«الحزب التقدمي الإشتراكي» في منطقتي البقاع الغربي وراشيا لقاء في مكتب قيادة المنطقة في بلدة سحمر البقاع الغربي، في حضور وكيل داخلية البقاع الجنوبي في التقدمي رباح القاضي، أمين سر الوكالة فادي طلايع وأعضاء من الوكالة ومعتمدين، وعن حركة «أمل» المسؤول التنظيمي للمنطقة الشيخ حسن أسعد، عضو قيادة إقليم الجنوب محمد الخشن وأعضاء لجنة المنطقة.

وأصدرت القيادتان بياناً مشتركاً شددتا خلاله»على ضرورة التواصل الدائم، من أجل تعزيز أواصر التلاقي وقنوات الحوار البناء بين القوى السياسية والمكونات الوطنية لتعزيز نهج وخطاب الإعتدال، خصوصاً في المنطقة التي كانت وستستمر بتبنيها خيار المحافظة على العيش الواحد، وتأكيد الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة بين أمل والتقدمي، خصوصا في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها لبنان والمنطقة عموما».

وحيا المجتمعون «الدور الكبير والشجاع الذي يقوم به الجيش اللبناني والقوى الأمنية من أجل حماية حدود الوطن والدفاع عن أرضه وعن أمن المواطنين وكشف الخلايا الإرهابية التي تحاول في كل مرة زعزعة الأمن والاستقرار».

وإذ ثمن البيان الدور الكبير الذي يقوم به رئيس المجلس النيابي نبيه بري من خلال رعايته المباشرة للحوار وحفاظه على المؤسسات لاسيما المجلس النيابي ودوره، نوه المجتمعون «بالجهود والمساعي التي يقوم بها رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط لإنجاح الحوار وتغليب منطق التسوية في الإستحقاقات الوطنية لرأب الصدع السياسي وملاقاة جهود الرئيس بري».

وشدد المجتمعون «على مواصلة الجهود من أجل تأمين ما تحتاجه منطقة البقاع الغربي وراشيا التي عانت طويلاً من الحرمان المزمن بمتابعة من الرئيس بري والنائب جنبلاط ووزرائهما لتعزيز فرص التنمية وضخ المشاريع الإنمائية ومنها مشروع مياه الشفة من عين الزرقا ومياه البقاع للمنطقة».

وطالبوا «بوجوب تفعيل دور المؤسسات وعدم التعطيل من أجل القيام بواجبها لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين، خصوصا مؤسسة المجلس النيابي للقيام بدوره في مجال التشريع».

وهنأت القيادتان العمال في عيدهم واعتبرتا»أن إنصافهم يكون بإعطائهم حقوقهم المشروعة، وإطلاق عجلة الإنماء المتوازن وتثبيت الإستقرار الإقتصادي والأمني».

مدارس مطرانية الأرمن أحيت مئوية الإبادة

بو صعب: الصرخة ليست موجهة ضدّ المسلمين بل ضدّ الظلم

دافع وزير التربية إلياس بو صعب عن القرار الذي اتخذه لجهة تعطيل المدارس في الذكرى المئوية للإبادة الأرمنية، مؤكداً، من ناحية أخرى، أنّ «الامتحانات الرسمية وتصحيحها، سوف تتم بتعاون وثيق بين الوزارة والأساتذة»، مكرّراً الإعلان عن سعيه «الدائم إلى إقرار حقهم بسلسلة رواتب تضمن لهم العيش الكريم».

وقال بو صعب، خلال إحياء اللجنة التربوية لمدراس مطرانية الأرمن في لبنان، الذكرى المئوية للإبادة» باحتفال طلابي في قصر المؤتمرات – ضبيه، تحت شعار «أتذكر وأطالب»: «هذه الصرخة ليست موجهة ضدّ المسلمين في لبنان أو سورية أو الأردن أو فلسطين أو تركيا أو في أي مكان في العالم، لأنّ الحقيقة أنّ الشريف حسين هو أول من قام بحماية الأحياء من المهاجرين الأرمن وغيرهم الذين غادروا مدنهم ووصلوا إلى سورية ثم إلى لبنان وفلسطين والأردن وانتشروا في العالم»، مشيراً إلى أنّ «هؤلاء عاشوا على مدى مائة عام في هذه الدول مع مواطنيهم المسلمين بسلام ووئام، وشاركوا في نهوض الأوطان التي احتضنتهم وأصبحوا مواطنين».

وإذ لفت بوصعب إلى أنّ «هذا الموقف ليس موجهاً ضدّ الأتراك»، استغرب «وجود أصوات في الداخل تحمي من ارتكب مجزرة في التاريخ، وبالتالي فإنّ السكوت عنها بعد مائة عام يشبه من يقول إننا نسكت عن جرائم داعش، وإذا سكتنا عن هذه الإبادة فكأننا نسكت عن شهادة مليون ونصف مليون قديس أعلنتهم الكنيسة الأرمنية بالأمس في أرمينيا».

وأوضح «أننا لا نطالب بالثأر، بل بالاعتذار وعندما تحدث البعض بالأمس مدافعين فقد أقرّوا بالجريمة».

وإذ شدّد على أنّ «الظلم الذي طاول الأرمن والمذابح والتهجير الذي أصابهم، قد تكرّر مع الفلسطينيين الذين ذهبوا ضحية مخطط دولي اقتلعهم من أرضهم وبيوتهم من أجل تركيز كيان غاصب ومحتل على أرض فلسطين سمي بالكيان «الإسرائيلي». وقال: «نحن في حربٍ مستمرة مع هذا الكيان حتى تتحرّر الأرض ويعود الحقّ إلى أصحابه»، مؤكداً أنّ «الظلم لا يزال يفتك كل يوم بالشعب الفلسطيني ويتابع العدو تهجير قرية بعد قرية ويهدم مدينة بعد مدينة، ويقتل الرجال والأطفال والنساء، فيما العالم صامت ساكت عن الحق».

بعد ذلك سلّم مطران الأرمن الأرثوذكس في لبنان شاهي بانوسيان، الوزير بوصعب درع المطرانية، والقى كلمة قال فيها: «بعد مئة عام نتذكر هذه الأحداث التي لن ننساها بل سنطالب بالحقّ والعدالة لمئات السنين. واليوم يعيد التاريخ نفسه حيث تتعرض الأقليات في المنطقة للإبادة».

وأضاف: «من هنا علينا أن نذكّر الأجيال والعالم كله كي لا تتكرّر المآسي والمجازر من دون أي حساب كما حصل ويحصل اليوم».

كما كانت كلمة للكاتبة والممثلة كلوديا مرشليان. واختم الاحتفال برقصات تراثية قدمها الطلاب.

قاسم: تعطيل المؤسسات نذير شؤم ينعكس على الاستقرار

رأى نائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم أنّ تعطيل المؤسسات نذير شؤم ينعكس على الاستقرار وعلى مصالح الناس، مشيراً إلى أنّ كل الأداء الأميركي والسعودي في المنطقة هو تدخل بالقوة وتخريب لأنهم لم يحصلوا على ما يريدون.

كلام قاسم جاء خلال محاضرة في «تجمع العلماء المسلمين» تناولت الأوضاع السياسية في لبنان والمنطقة، حضرها أعضاء الهيئة العامة في التجمع، واستهلت بكلمة ترحيبية لرئيس مجلس الأمناء في التجمع الشيخ القاضي أحمد الزين بقاسم وقال:»نحن معه في الالتزام بالإسلام بالحكم الشرعي، نحن معه في القضية الفلسطينية أولاً وأخيراً في حماية والدفاع عن القدس الشريف والمسجد الأقصى انطلاقاً من إسلامنا من الحكم الشرعي. نحن معه في الوحدة الإسلامية التي تجمع بين السنة والشيعة بالخصوص وبين سائر المذاهب الإسلامية عموماً، نحن معه في الطرح الحضاري والإنساني للإسلام الذي يجمع بين سائر الأديان والمذاهب والعناصر والقوميات. نؤكد هذه الأخوة وهذه الوحدة وهذا الخط السياسي وصولاً إلى المسجد الأقصى لنجتمع في صلاة جامعة إن شاء الله».

ثم تحدث قاسم معتبراً أنّ «القاعدة وداعش والنصرة هم خوارج هذا العصر، لأنّ كلّ تصرفاتهم قتل وبعد عن الرحمة وعن الوحدة وعن كلّ ما يؤدي إلى مرضاة الله تعالى، فكيف يطبقون تعاليم الإسلام؟».

وأضاف: «في اليمن سمعنا أنّ المبعوث الدولي جمال ابن عمر يقول: «كان اليمنيون قريبين من التوصل إلى حل ولكنّ التحالف أفشله». وهذا يؤكد أنّ خيارات الشعب اليمني خيارات مختلفة تماماً عمّا تقوله السعودية وأميركا وغيرهما. لو تركوا الشعب اليمني وخياراته والشعب معه الجيش ومعه الأكثرية الساحقة ونرى الانتشار اليوم الموجود لأنصار الله واللجان الشعبية والجيش في اليمن نرى أنّ أغلب اليمن معه، هذا دليل أنهم يشكلون القوى الأساسية وهم يطالبون بالحلّ السياسي. إذا دعوهم يتفقون، وساعدوهم على الاتفاق».

وأشار إلى «أنّ السعودية تعتدي وترتكب جرائم إبادة لأنها تقتل المدنيين، وتدمّر البنى التحتية ولا تفعل شيئاً لإيجاد حلّ في اليمن». وتابع:» في سورية أرادوا تغيير سورية المقاومة وفشلوا، والآن يتفرجون ويدعمون الاستنزاف ولا يريدون حلاً قريباً في سورية وكلّ هذه التغييرات الميدانية الجزئية من هنا أو هناك هي تغييرات في الوقت الضائع لا تؤثر على الموقف السياسي ولا على النتيجة السياسية».

واعتبر أنّ «إيران يسجل لها أنها أعطت ولم تأخذ، أعطت المقاومة في لبنان فتحرّر لبنان لمصلحة لبنان واللبنانيين، وأعطت في سورية لتحافظ سورية على موقعها المقاوم لمصلحة الشعب السوري، وأعطت في فلسطين ليقاوم الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي ويصمدون، وهذه مصلحة فلسطينية. والآن إذا أعطت في اليمن فهي تعطي لخيارات الشعب اليمني والشعوب هي التي تأخذ وهي التي تربح بينما الآخرون يحاولون استنزاف هذه الشعوب، لاحظوا كلّ الأداء الأميركي والسعودي في كلّ المنطقة هو تدخل بالقوة وتخريب لأنهم لم يحصلوا على ما يريدون».

وأردف: «أما في لبنان فتعطيل المؤسسات يجري واحدة تلو الأخرى وهذا نذير شؤم ينعكس على الاستقرار وعلى مصالح الناس، ومن واجب الجميع أن يذهبوا إلى المجلس النيابي ليسنّوا القوانين من دون استثناء»، متسائلاً: «ما هذه البدع، تارة يحقّ للمجلس النيابي تشريع الضرورة وأخرى لا يحقّ له أن يشرع بغياب رئيس الجمهورية، وهذه كلها قواعد يضعها السياسيون لحسابات خاصة وإلا، بحسب النظام وبحسب الدستور وبحسب القانون، على المجلس النيابي أن يشرع طالما أنه قادر على التشريع».

اجتماع «أمل» و«التقدمي» (أحمد موسى)